



الاقتصاد السعودي يتكيف مع التغييرات الهيكلية

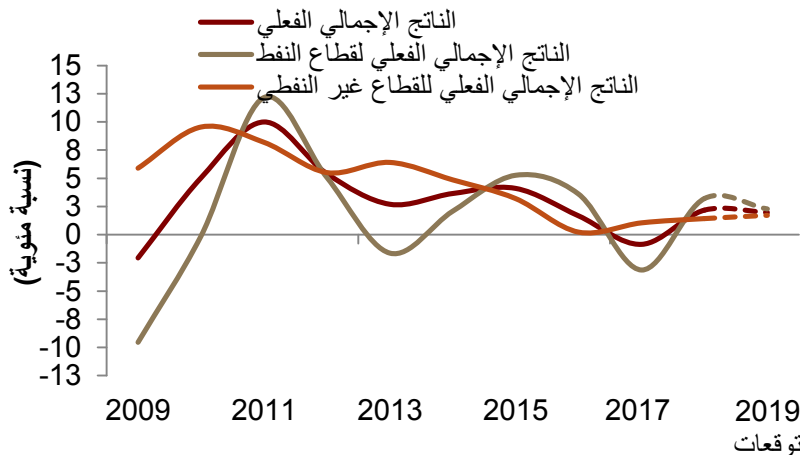
- بقيت المعطيات الأساسية للاقتصاد السعودي دون تغيير، ونتوقع أن يحقق نمواً قوياً خلال السنوات القليلة القادمة. بناءً على ذلك، نتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 2,2 بالمائة عام 2018 (مقارنة بتراجعته بنسبة 0,9 بالمائة عام 2017)، وسيؤدي التحسن في قطاع النفط إلى زيادة الناتج الإجمالي لقطاع النفط إلى 3,2 بالمائة عام 2018.
- بالنظر إلى عام 2019، نتوقع تباطؤاً طفيفاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُنظر أن ينمو بنسبة 2 بالمائة، نتيجة لتباطؤ النمو في قطاع النفط، الذي نتوقع نموه بنسبة 2,3 بالمائة، على أساس سنوي. أما في جانب القطاع غير النفطي، فنتوقع استمرار التحسن في النمو، بفضل مستوى قياسي آخر من الإنفاق الحكومي المقرر في الميزانية، تبلغ قيمته 1,1 تريليون ريال، كما جاء في البيان التمهيدي لميزانية الدولة للعام 2019.
- وفقاً لتقديراتنا، سيؤدي ارتفاع سعر صادر الخام السعودي، مدعوماً بزيادة الإنتاج إلى متوسط 10,3 مليون برميل يومياً، إلى ارتفاع القيمة الإجمالية لإيرادات النفط إلى 599 مليار دولار عام 2018، مقارنة بـ 576 مليار ريال، حسب تقديراتنا السابقة. بالنسبة لعام 2019، نتوقع أن يؤدي ارتفاع سعر خام الصادر السعودي بدرجة طفيفة، إضافة إلى زيادة حجم صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة، إلى دفع إيرادات الحكومة من النفط بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي، لتصل إلى 629 مليار ريال.
- علاوة على ذلك، وكما يشير الأداء الربعي للميزانية الصادر مؤخراً، بقيت "الضريبة على السلع والخدمات" أسرع الشرائح نمواً بين الإيرادات غير النفطية حتى الآن. بالنسبة للمستقبل، نتوقع أن تكون هذه الشريحة أحد البنود الرئيسية التي ستسهم في معظم الزيادة التي ستتحقق في الإيرادات غير النفطية، على أساس سنوي، في عامي 2018 و2019.
- بصورة إجمالية، حقق الاقتصاد السعودي نمواً قوياً، حيث تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني الصادرة حديثاً إلى نمو الاقتصاد ككل بنسبة 1,6 بالمائة، على أساس سنوي، ونمو القطاع غير النفطي بنسبة 2,4 بالمائة. رغم ذلك، لا تزال نتوقع وجود مخاطر في العام المقبل، فبالإضافة إلى الخطر الأكثر وضوحاً، وهو أن تأتي أسعار النفط دون التوقعات عام 2019، كذلك نرى أن احتمال تراجع الاستهلاك في المملكة يمثل خطراً رئيسياً.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث
faltarqi@jadwa.com

راجا أسد خان
رئيس الأبحاث الاقتصادية
rkhan@jadwa.com

الشكل 1: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للمملكة



الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للإطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار،
وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول
إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>



نمو الاقتصاد السعودي يتحسن تدريجياً

أبقينا توقعاتنا بشأن الاقتصاد السعودي دون تغيير للعام 2018، حيث لا نزال نتوقع نموه بنسبة 2,2 بالمائة عام 2018 (مقارنة بتراجع بنسبة 0,9 بالمائة عام 2017)، وسيؤدي التحسن في قطاع النفط إلى زيادة الناتج الإجمالي لقطاع النفط إلى 3,2 بالمائة عام 2018. في جانب القطاع غير النفطي، كذلك نبقى على توقعاتنا بأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 1,4 بالمائة خلال نفس الفترة (مقارنة بـ 1,0 بالمائة عام 2017). ضمن هذه التوقعات، ننتظر أن يتحسن نمو القطاع الخاص غير النفطي بارتفاعه إلى 1,1 بالمائة، مقارنة بـ 0,7 بالمائة عام 2017. لا تزال العوامل التي تؤثر على النمو قائمة، رغم تضائلها، وهي تتصل بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، ورسوم المراقبين، والمقابل المالي للعمالة الوافدة، ورفع أسعار الطاقة. وفي الحقيقة، حتى اللحظة من العام الجاري، تشير استطلاعات أداء الشركات، رغم بقائها في الوضع التوسعي، إلى بعض الهشاشة في الاقتصاد الخاص غير النفطي. رغم انتعاش مؤشر مديري المشتريات غير النفطي في الشهر الأخير، والذي بلغ متوسطه 53,6 خلال الفترة من بداية العام وحتى سبتمبر 2018، لكنه لا يزال عند أدنى مستوى له منذ عام 2009 على الأقل (شكل 2). في غضون ذلك، بقيت القروض إلى القطاع الخاص ضعيفة، حيث أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى جعل اقتراض القطاع الخاص أكثر تكلفة.

بالنظر إلى عام 2019، نتوقع تباطؤاً طفيفاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث نتوقع نموه بنسبة 2 بالمائة، نتيجة لتباطؤ النمو في قطاع النفط، على أساس سنوي، حيث ينتظر أن ينمو بنسبة 2,3 بالمائة (نص مظلل 1). في جانب القطاع غير النفطي، نتوقع استمرار التحسن في النمو، بفضل مستوى قياسي آخر من الإنفاق الحكومي المقرر في الميزانية، تصل قيمته 1,1 تريليون ريال، كما جاء في [البيان التمهيدي لميزانية الدولة للعام 2019](#) (شكل 3). نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي بنسبة 1,8 بالمائة، مسجلاً أعلى مستوى له منذ عام 2015، حيث يُنتظر أن يتمكن الاقتصاد من امتصاص الآثار السلبية لضريبة القيمة المضافة وإصلاح أسعار الطاقة التي انطلقت عام 2018، كما يُنتظر الإبقاء على إصلاح أسعار الطاقة عند أدنى حد ممكن. من ناحية أخرى، سترفع الزيادة المستمرة في رسوم المراقبين والمقابل المالي للعمالة الوافدة خلال عام 2019، من تكلفة التشغيل لدى الشركات، مما يؤثر على الربحية. كذلك، ربما ترتفع تكلفة التشغيل في حال تطبيق أي زيادات إضافية في تعرفه الكهرباء الخاصة بالقطاع الصناعي، الذي تم استثناءه من الزيادة السابقة في بداية العام. علاوة على ذلك، وكما جاء في أحدث نسخة من برنامج التوازن المالي، يتوقع أن يتم تطبيق الزيادات المجدولة في أسعار غاز البترول المسال والكيروسين لقطاع التجزئة في عام 2019. حالياً، يمثل إجمالي الاستهلاك لغاز البترول المسال والكيروسين (قطاع التجزئة وقطاع التجارة) نحو 7 بالمائة من إجمالي استهلاك سوائل النفط في المملكة.

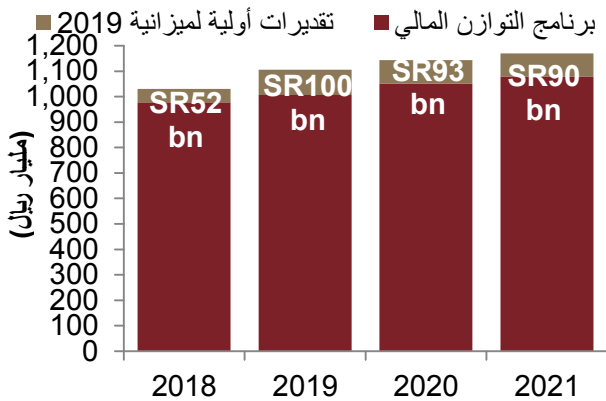
أبقينا توقعاتنا بشأن الاقتصاد السعودي دون تغيير للعام 2018.

لا نزال نتوقع نمو الاقتصاد بنسبة 2,2 بالمائة عام 2018، وسيؤدي التحسن في قطاع النفط إلى زيادة الناتج الإجمالي لقطاع النفط إلى 3,2 بالمائة عام 2018.

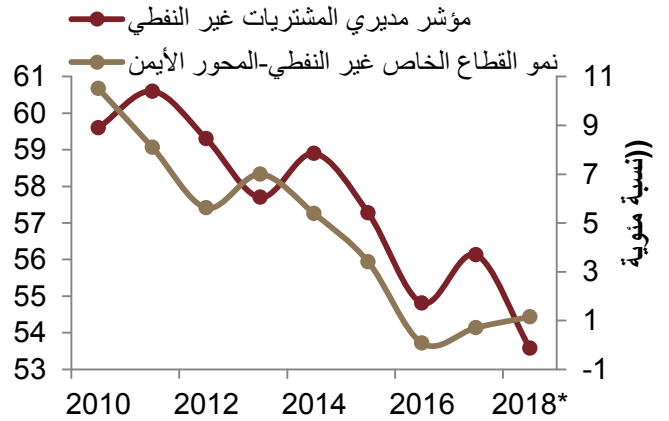
كذلك، في جانب القطاع غير النفطي، لا نزال نتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي للقطاع غير النفطي بنسبة 1,4 بالمائة خلال نفس الفترة.

ضمن تلك التوقعات، ننتظر أن يتحسن نمو القطاع الخاص غير النفطي بارتفاعه إلى 1,1 بالمائة، مقارنة بـ 0,7 بالمائة عام 2017.

الشكل 3: التقديرات المعدلة للإنفاق الحكومي حتى عام 2021



الشكل 2: نمو مؤشر مديري المشتريات غير النفطي والقطاع الخاص غير النفطي



*2018= مؤشر مديري المشتريات غير النفطي من بداية العام وحتى سبتمبر، وتقديرات شركة جدوى لنمو القطاع الخاص غير النفطي



نص مظل 1: إنتاج المملكة من النفط الخام

بلغ متوسط إنتاج السعودية من النفط الخام، وفقاً لبيانات عن طريق الاتصال المباشر، نحو 10,2 مليون برميل يومياً خلال الفترة من بداية العام وحتى سبتمبر. هذا الرقم لا يشمل زيادة إنتاج النفط السعودي في الشهور الأخيرة، حيث تقوم المملكة بتعويض النقص في إنتاج بعض أعضاء أوبك، كفرنزويلا. بالإضافة إلى ذلك، سجل إنتاج إيران، خلال الفترة التي سبقت إعادة فرض العقوبات الأمريكية، تراجعاً كبيراً، حيث تشير بيانات أوبك المأخوذة من مصادر ثانوية، إلى أن إنتاج النفط الإيراني انخفض بنحو 220 ألف برميل يومياً، على أساس ربعي، في الربع الثالث لعام 2018.

بالنظر إلى المستقبل، يرجح استمرار عدم اليقين بشأن وصول الإمدادات من بعض الأعضاء في أوبك، وكذلك التراجع في الإنتاج لدى أعضاء آخرين. إضافة إلى ذلك، وبما أن العقوبات الأمريكية على النفط الإيراني ستبدأ رسمياً في نوفمبر، فمن المتوقع حدوث المزيد من النقص في النفط الخام. وفي هذا الصدد، أشارت الشركة الوطنية الإيرانية للنفط نفسها، إلى أنه وفقاً لتقديراتها تتوقع تراجع صادرات النفط الخام بنحو 500 ألف برميل يومياً إضافة لدى اكتمال تطبيق العقوبات.

وتعتبر المملكة المنتج الوحيد الذي يتمتع بطاقة احتياطية كافية للتصدير الفوري، ولجميع أنواع فئات النفط، وتستطيع إمداد السوق بكميات نفط إضافية في حال حدوث تقلبات في السوق على المدى القصير. وبناءً على تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بشأن قدرة المملكة على إنتاج النفط والإنتاج الفعلي للنفط في أغسطس، يتوفر لدى المملكة طاقة إنتاج احتياطية تبلغ 1,6 مليون برميل يومياً، وهي تعادل 100 بالمائة من إجمالي الطاقة الاحتياطية لدى أوبك. بالنظر إلى المستقبل، وكما ذكر وزير الطاقة في المملكة وروسيا مؤخراً، يتوقع أن تتحمل كل من المملكة وروسيا تعويض جزء من النقص المتوقع في الإنتاج لدى بعض الدول في الفترة القادمة (لمزيد من التفاصيل بهذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى تقريرنا بعنوان: [أسواق النفط العالمية في الربع الثالث 2018](#)، الصادر في أكتوبر 2018).

بالنظر إلى الوضع عام 2019، فبالإضافة إلى تعويض النقص في إنتاج بعض أعضاء أوبك، ستشهد المملكة أيضاً بدء تشغيل مصفاة جيزان. ووفقاً لتقارير صدرت مؤخراً، اكتملت المصفاة بنسبة 90 بالمائة ويتوقع أن تدخل مرحلة الإنتاج العام القادم. وبافتراض اكتمال المصفاة والبدء في تشغيلها بكامل طاقتها خلال عام 2019، فستكون هناك حاجة إلى 400 ألف برميل من النفط الخام إضافية يومياً. ولكن يجب الإشارة إلى أنه عندما تم تشغيل مصفاتي ياسرير وساتورب (400 ألف برميل لكل منهما) في عام 2014، استغرق تحقق الزيادة الفعلية في استهلاك المصفاة عدة سنوات (شكل 4). نتيجة لذلك، نتوقع تأخر مشابه في زيادة احتياجات المصفاة بعد تشغيل مصفاة جيزان، ولذلك عدّلنا تقديراتنا لإنتاج المملكة من النفط الخام عام 2019 بخفضه إلى 10,5 مليون برميل في اليوم، مقارنة بتقديراتنا السابقة والتي كانت عند 10,7 مليون برميل في اليوم (شكل 5).

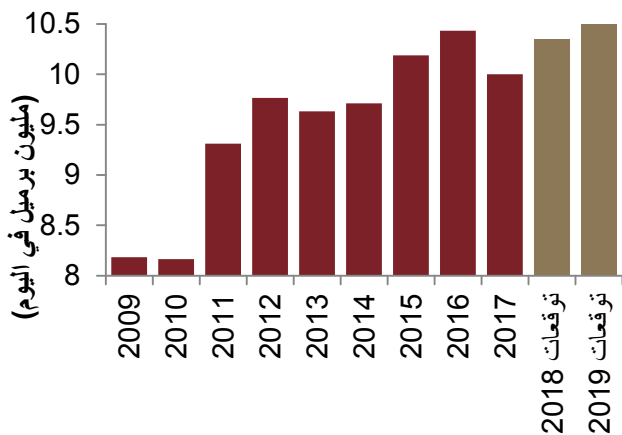
سجلت أسعار النفط مؤخراً مستويات لم تبلغها منذ سنوات، وسيعكس هذا التحسن على الإيرادات الحكومية النفطية عام 2018.

نتوقع أن يؤدي تضاعف ارتفاع سعر صاعد الخام السعودي، مع زيادة الإنتاج إلى متوسط 10,3 مليون برميل يومياً، إلى ارتفاع الإيرادات النفطية للحكومة إلى 599 مليار دولار عام 2018...

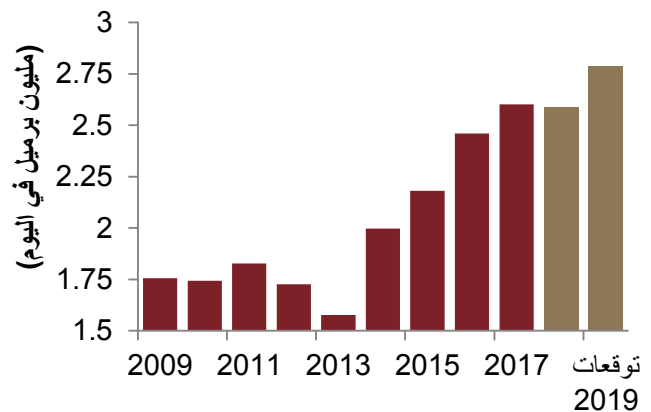
...مقارنة بـ 576 مليار ريال، حسب تقديراتنا السابقة.

بالنسبة لعام 2019، نتوقع أن يؤدي ارتفاع

الشكل 5: ...مما يسهم في زيادة إنتاج المملكة من النفط إلى 10,5 مليون برميل في اليوم عام 2019



الشكل 4: احتياجات المصافي السعودية سترتفع نتيجة لتشغيل مصفاة جيزان...





التحسن في الإيرادات النفطية وغير النفطية

سجلت أسعار النفط مؤخراً مستويات لم تبلغها منذ سنوات (نص مظل 2)، وسينعكس هذا التحسن على الإيرادات الحكومية النفطية عام 2018. وفي الواقع، وكما جاء في أحدث بيان ربعي للميزانية، بلغت الإيرادات الحكومية النفطية نحو 298 مليار ريال خلال النصف الأول لعام 2018، وهي تشكل 60 بالمائة من إجمالي الإيرادات المقدرة في الميزانية للعام 2018. ووفقاً لتقديراتنا، فإن تضافر ارتفاع سعر صادر الخام السعودي، مع زيادة الإنتاج إلى متوسط 10,3 مليون برميل يومياً، سيؤدي إلى أن يبلغ إجمالي قيمة الإيرادات النفطية 599 مليار دولار عام 2018، مقارنة بـ 576 مليار ريال، حسب تقديراتنا السابقة. بالنسبة لعام 2019، نتوقع أن يؤدي ارتفاع سعر خام الصادر السعودي بدرجة طفيفة، إضافة إلى زيادة مستويات صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة، إلى دفع إيرادات الحكومة من النفط بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي، لتصل إلى 629 مليار ريال.

سعر خام الصادر السعودي بدرجة طفيفة، إضافة إلى زيادة مستويات صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة...

...إلى دفع إيرادات الحكومة من النفط بنسبة 5 بالمائة، على أساس سنوي، لتصل إلى 629 مليار ريال.

نص مظل 2: أسعار النفط الخام

بما أن خام برنت يتم تداوله حالياً بأعلى سعر له منذ أربعة سنوات، عند حوالي 79 دولاراً للبرميل، فقد عدلنا تقديراتنا لأسعار النفط لعام 2018، والآن نتوقع أن يبلغ متوسط أسعار خام برنت 73 دولاراً للبرميل لعام 2018 ككل، مرتفعاً من 68 دولاراً للبرميل، وفقاً لتقديراتنا السابقة. بالنسبة لعام 2019، نتوقع أن يتم تعويض أي انقطاع للإمدادات من أعضاء أوبك، كإيران مثلاً، بواسطة أعضاء آخرين في أوبك، كالسعودية مثلاً. إضافة إلى ذلك، أشار وزير الطاقة الروسي في تصريحات صدرت مؤخراً، إلى أن إنتاج بلاده من النفط يمكن أن يزداد بنحو 300 ألف برميل يومياً عام 2019، مما يوفر المزيد من الأمن ضد التقلبات في العرض. ومع ذلك، فليس من الواضح تماماً إلى أي مدى يستطيع منتجو النفط الآخرين التعويض عن النقص المتوقع في إمدادات النفط الإيرانية بعد إعادة فرض العقوبات. أخذين ذلك في الاعتبار، عدلنا تقديراتنا لأسعار خام برنت لتكون عند 75 دولاراً للبرميل كمتوسط لعام 2019، مرتفعة كذلك من 68 دولاراً للبرميل، وفقاً لتقديراتنا السابقة (لمزيد من التفاصيل بهذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى تقريرنا بعنوان: [أسواق النفط العالمية في الربع الثالث 2018](#)، الصادر في أكتوبر 2018).

كذلك تضمن البيان التمهيدي لميزانية الدولة للعام 2019 تفاصيل عن التعديلات في جانب المصروفات.

في غضون ذلك، أيضاً أشار أحدث بيان ربعي للميزانية، إلى أن جهود الحكومة لزيادة الإيرادات غير النفطية، من خلال إصلاحات اقتصادية هيكلية، لا تزال توتي أكلها، حيث ارتفعت الإيرادات المتحققة من هذه الشريحة بنسبة 48 بالمائة، على أساس سنوي، حتى الربع الثالث لعام 2018. وجاءت معظم تلك الإيرادات من "الضريبة على السلع والخدمات"، والتي زادت بأكثر من الضعف، على أساس سنوي، لتصل إلى 83 مليار ريال، وهي تمثل 97 بالمائة من إجمالي الإيرادات المقدرة من هذه الفئة في الميزانية لعام 2018 ككل. ويعود هذا الارتفاع إلى عدد من البرامج التي تم تطبيقها مؤخراً، وتشمل: تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والمقابل المالي للعمالة الوافدة، والضريبة الانتقائية.

لا يزال من المتوقع أن تشكل تعويضات العاملين (فاتورة الأجور) نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق.

علاوة على ذلك، ربما ترتفع فاتورة الأجور بصورة أكبر، بعد الإعلان مؤخراً عن إعادة العلاوات السنوية إلى جميع منسوبي القطاع العام.

علاوة على ذلك، أيضاً يتوقع أن تكون "الضريبة على السلع والخدمات" أسرع الشرائح نمواً بين الإيرادات غير النفطية، ويُنتظر أن ترتفع بنحو 22 مليار ريال في عام 2019، لتساهم بالغالبية العظمى من الزيادة في الإيرادات غير النفطية، على أساس سنوي (شكل 6). ويُنتظر أن تأتي تلك الزيادة من الارتفاع في الرسوم المتحققة من المقابل المالي للعمالة الوافدة، وكذلك خفض الحد الأدنى للدخل الذي تنطبق عليه ضريبة القيمة المضافة، والذي سيؤدي إلى إدخال عدد كبير من المؤسسات تحت المظلة الضريبية. حالياً، تطبق ضريبة القيمة المضافة على المؤسسات التي يصل دخلها السنوي إلى 1 مليون ريال أو أكثر، ولكن في عام 2019 سيتم خفض الحد الأدنى للدخل السنوي إلى 375 ألف ريال. نتيجة لذلك، سوف يتم إدخال نحو 300 ألف من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحت مظلة ضريبة القيمة المضافة، وستساهم جميعها في زيادة الإيرادات غير النفطية.

رغم ذلك، نعتقد أن أي زيادات في المصروفات المشار إليها في البيان التمهيدي ستغطي أي زيادة تتصل بمدفوعات العلاوة السنوية.



عدّلت وزارة المالية، في البيان التمهيدي لميزانية عام 2019 والتي أعلنت مؤخراً، تقديراتها للإيرادات عام 2018 بزيادتها بـ 99 مليار ريال، ليبلغ إجماليها 882 مليار ريال، مقارنة بـ 783 مليار ريال، حسب تقديراتها السابقة. وبافتراض عدم حدوث تغيير في تقدير الإيرادات غير النفطية للعام 2018، والتي تبلغ 291 مليار ريال، ومع تعديل العجز في الميزانية ليكون 148 مليار ريال، فإن ذلك يقتضي أن تبلغ الإيرادات النفطية للحكومة 591 مليار ريال عام 2018، مقارنة بـ 492 مليار، وفقاً للتقديرات السابقة. باستخدام التقديرات الواردة في برنامج التوازن المالي، ومع افتراض عدم تغيير تلك التقديرات، تتوقع الحكومة زيادة سنوية بقيمة 22 مليار ريال في الإيرادات الضريبية عام 2019. وبإضافة هذا المبلغ إلى الإيرادات غير النفطية المقررة في ميزانية 2018 والتي تبلغ 291 مليار ريال، مع افتراض عدم وجود زيادات سنوية في الإيرادات غير النفطية من غير الضرائب، سترتفع الإيرادات غير النفطية إلى 313 مليار ريال عام 2019. وبخصم هذا المبلغ من إجمالي الإيرادات الحكومية والمقدرة بنحو 978 مليار ريال للعام 2019، نستنتج أن الإيرادات النفطية ستكون في حدود 665 مليار ريال، مقارنة بتوقعاتنا المعدلة للإيرادات النفطية والتي تقدّر بـ 629 مليار ريال.

زيادة المصروفات

كذلك تضمن البيان التمهيدي لميزانية عام 2019، تفاصيل عن التعديلات في جانب المصروفات والتي اقتضت زيادة الإنفاق في بعض البنود، رغم أن تلك الزيادات ترتبط جزئياً، وفقاً للبيان التمهيدي، بـ: مرسوم ملكي قضى بإعادة العلاوات السنوية وعلاوة تكلفة المعيشة للمواطنين للعام المالي 2018، وتوحيد الإيرادات، والذي سيؤدي بدوره إلى تخصيص مصروفات ضمن الميزانية لبعض الجهات الحكومية التي كانت في السابق مكلّفة بتحصيل إيراداتها الخاصة بها.

وكما جاء في البيان التمهيدي، فإن أحد الأهداف الرئيسية للحكومة هو الموازنة بين المصروفات التشغيلية والمصروفات الأكثر تعزيراً للنمو (الإنفاق الرأسمالي). ففي جانب المصروفات التشغيلية، سينصب التركيز على تحسين كفاءة الإنفاق وتحقيق وفورات يمكن توجيهها نحو مشاريع وبنود صرف أخرى، وذلك من خلال مركز تحقيق كفاءة الإنفاق.

مع ذلك، لا يزال من المتوقع أن تشكل تعويضات العاملين (فاتورة الأجور) نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق. وعند تطبيق تقديرات فاتورة الأجور الواردة في برنامج التوازن المالي على الأرقام المعدلة للمصروفات، نجد أن فاتورة الأجور يتوقع أن تشكل 45 بالمائة من إجمالي المصروفات بحلول عام 2020. ورغم أن فاتورة الأجور تسير في مسار تراجعي بين عامي 2018 و2020، لكنها مع ذلك ستتجاوز النسبة المستهدفة في برنامج التحول الوطني وهي 40 بالمائة. علاوة على ذلك، ربما ترتفع فاتورة الأجور بصورة أكبر، بعد الإعلان مؤخراً عن إعادة العلاوات السنوية إلى جميع منسوبي القطاع العام. رغم إعادة الغالبية العظمى من العلاوات بموجب مرسوم

خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2018، زاد الإنفاق الرأسمالي بنسبة 13 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 110 مليار ريال.

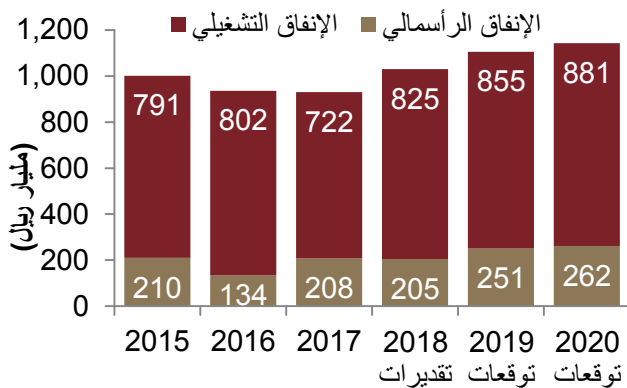
ووفقاً لتقديرات ميزانية عام 2018، سيبلغ إجمالي الإنفاق الرأسمالي 205 مليار ريال، مقارنة بـ 180 مليار ريال عام 2017.

في عام 2019، سيواصل الإنفاق الرأسمالي التركيز باتجاه برامج رؤية 2030 التي تسهم بصورة مباشرة في النمو الاقتصادي، وإيجاد وظائف للمواطنين.

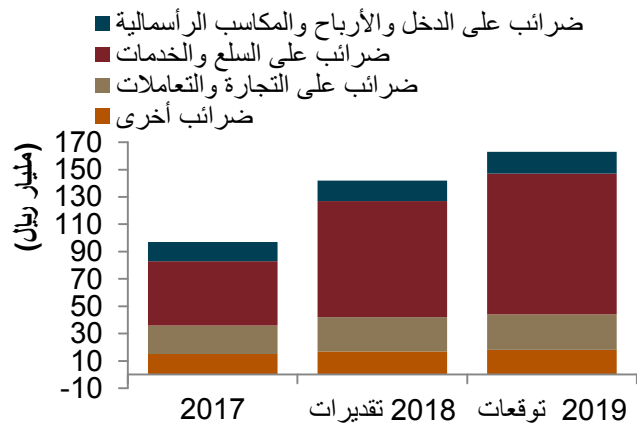
وفي هذا الصدد، نتوقع تخصيص ما يقارب ثلث الزيادة المتوقعة في إجمالي المصروفات عام 2019 للإنفاق الرأسمالي.

بناءً على ذلك، ربما يزيد الإنفاق الرأسمالي عام 2019 بنحو 33 مليار ريال، أو بنسبة 15 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 250

الشكل 7: الإنفاق الحكومي: التشغيلي والرأسمالي*



الشكل 6: تفاصيل الإيرادات الضريبية



*الإنفاق الرأسمالي والإنفاق التشغيلي عامي 2019 و2020 = تقديرات شركة جدوى



ملكي صدر في أبريل 2017، كان من المتوقع أن يتم ربط العلاوة السنوية بمستوى أداء الموظف، لكن بعد تصريح حكومي صدر مؤخراً، فإن تلك العلاوة ستعود إلى النظام السابق الذي لا يربطها بمستوى الأداء. ورغم ذلك، نعتقد أن الزيادة في المصروفات المشار إليها في البيان التمهيدي ستغطي أي زيادات تحصل بمدفوعات العلاوة السنوية.

خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2018، زاد الإنفاق الرأسمالي بنسبة 13 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 110 مليار ريال. ووفقاً لتقديرات ميزانية عام 2018، سيبلغ إجمالي الإنفاق الرأسمالي 205 مليار ريال، مقارنة بـ 180 مليار ريال عام 2017. في عام 2019، سيواصل الإنفاق الرأسمالي التركيز باتجاه برامج رؤية 2030 التي تسهم بصورة مباشرة في النمو الاقتصادي، وإيجاد وظائف للمواطنين. وفي هذا الصدد، نتوقع تخصيص ما يقارب ثلث الزيادة المتوقعة في إجمالي المصروفات عام 2019 للإنفاق الرأسمالي. بناءً على ذلك، ربما يزيد الإنفاق الرأسمالي عام 2019 بنحو 33 مليار ريال، أو بنسبة 15 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 251 مليار ريال، مقارنة بالمبلغ المقدّر سابقاً والذي تبلغ قيمته 218 مليار ريال (شكل 7).

علاوة على ذلك، أشارت وزارة المالية إلى أنها تخطط لتوزيع الإنفاق بطريقة أكثر توازناً خلال العام المالي، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي. في الماضي، كان الإنفاق يميل إلى الارتفاع بسرعة في الربع الأخير من كل عام (شكل 8)، لكن نتوقع أن يكون الوضع مختلفاً إلى حد ما هذا العام. وفقاً لآخر بيان ربعي للميزانية، تم صرف 69 بالمائة من إجمالي الإنفاق المقرر في ميزانية عام 2018 حتى نهاية الربع الثالث من العام، مقارنة بصرف 61 بالمائة خلال نفس الفترة من عام 2016 وكذلك عام 2017. ويعود جزء من هذا التحسن في تنظيم الصرف إلى إدخال المنصة الإلكترونية "اعتماد" في بداية عام 2018. قبيل إطلاق المنصة، كانت إدارة الإنفاق الحكومي تتم يدوياً، مما جعل متابعة المعاملات الحكومية أكثر صعوبة وتستغرق الكثير من الوقت. وفقاً لوزارة المالية، سيؤدي نظام "اعتماد" الرقمي، إلى تحسين عمليات التحكم والشفافية في الإنفاق، كما سيرفع من مستوى التواصل بينها والمقاولين. ورغم أن نظام "اعتماد" لم يتم تعميمه بالكامل ليشمل جميع الجهات الحكومية والمقاولين، لكن نتوقع أن تجعل وزارة المالية منصة "اعتماد" إلزامية لجميع المشاريع الحكومية ابتداءً من عام 2019، مما يؤدي إلى تعزيز التحسن في توزيع الإنفاق الحكومي العام القادم.

تحسن عجز الموازنة عام 2018

نظراً لأن الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية الحكومية، سيكون أعلى من الإنفاق الحكومي المقرر في الميزانية، فسيؤدي ذلك إلى تراجع العجز في الميزانية. نتيجة لذلك، الآن نتوقع أن يتراجع عجز الموازنة السعودية إلى 139 مليار ريال، أو 4,6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، عام 2018. ونتيجة لرفع تقديراتنا للعائدات النفطية، نتوقع أن يأتي العجز أقل بدرجة طفيفة عما هو متوقع في البيان التمهيدي لميزانية عام 2019، عند 148 مليار ريال (5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي). مع ذلك، ونتيجة لخفض توقعاتنا بشأن الإيرادات الحكومية عام

مليار ريال، مقارنة بالمبلغ المقدّر سابقاً والذي تبلغ قيمته 218 مليار ريال.

عدّلت الحكومة احتياجاتها من القروض للسنوات القليلة القادمة.

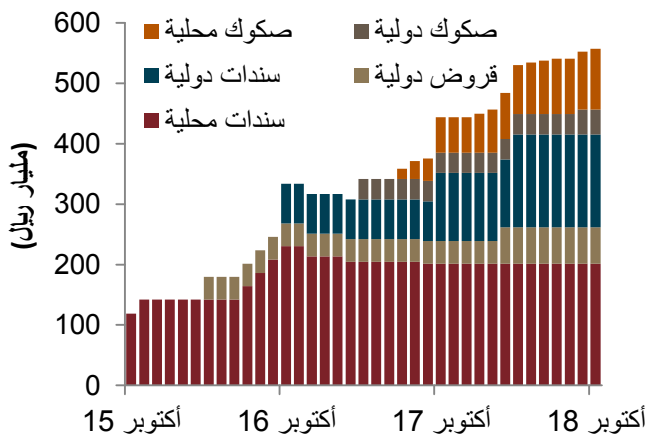
وفقاً للبيان التمهيدي، تم تعديل تقديرات الدين العام برفعها من 805/555 مليار ريال إلى 848/576 مليار ريال بين عامي 2018 و2021.

بنهاية عام 2021، يتوقع أن يصل الدين العام إلى ما يعادل 25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تقل عن مستوى الـ 30 بالمائة المستهدفة في برنامج التحول الوطني.

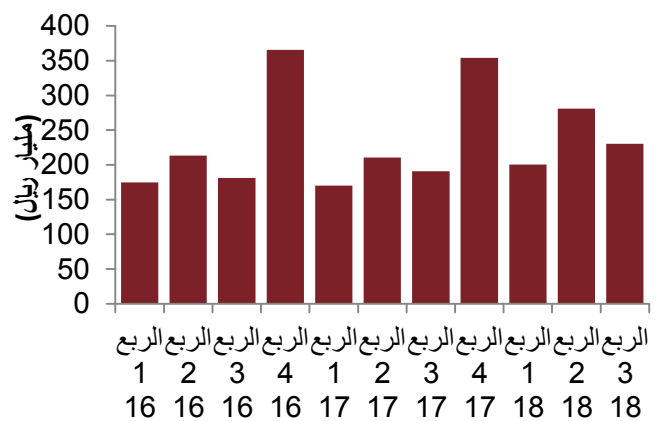
تشير أحدث البيانات حول القطاع الخارجي، إلى أن المملكة تحافظ على فائض في الحساب الجاري.

في الربع الثاني لعام 2018، سجل الحساب الجاري فائضاً بقيمة 19,2 مليار دولار، مدعوماً بتحسّن كبير في الميزان التجاري.

الشكل 9: مكوّنات الدين العام



الشكل 8: الإنفاق على أساس ربعي





2019 مقارنة بالتقديرات الرسمية، تتوقع أن يزداد عجز الموازنة العام القادم، ليصل إلى 164 مليار ريال (5,1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي). مقارنة بتقديرات وزارة المالية التي تتوقع العجز عند 128 مليار ريال (4,1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي).

ارتفاع الدين المتوقع حتى عام 2021

بلغ إجمالي الدين الحكومي 443 مليار ريال في نهاية عام 2017، لكنه ارتفع إلى 550 مليار ريال بنهاية الربع الثالث لعام 2018. منذ ذلك الحين، كان هناك إصدارين لسكوك محلية بلغت قيمتهما 8 مليار ريال، مما رفع إجمالي الدين العام إلى 558 مليار ريال بحلول أكتوبر 2018. ووفقاً للبيان التمهيدي لميزانية الدولة للعام 2019، يتوقع أن يرتفع إجمالي الدين العام للمملكة إلى 576 مليار ريال في عام 2018، وهو ما يعادل 19 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. رغم ذلك، ونظراً للتحسن الكبير في الوضع المالي للمملكة في عام 2018، نتوقع أن يأتي الدين العام أقل بدرجة طفيفة عما أعلن لهذا العام، إضافة إلى أن أي دين إضافي سيصدر خلال الفترة المتبقية من العام ستم تغطيته في الغالب من المصادر المحلية (شكل 9).

كذلك، عدّلت الحكومة احتياجاتها من القروض للسنوات القليلة القادمة. وفقاً للبيان التمهيدي، تم تعديل تقديرات الدين العام برفعها من 555/805 مليار ريال إلى 576/848 مليار ريال بين عامي 2018 و2021. بنهاية عام 2021، يتوقع أن يصل الدين العام إلى ما يعادل 25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تقل عن مستوى الـ 30 بالمائة المستهدفة في برنامج التحول الوطني. ولا تزال المملكة تتمتع بسيولة محلية كافية، تمكّنها من الاستمرار في تمويل جزء من الدين الإضافي عن طريق السندات المحلية. بالنظر إلى عام 2019، نتوقع تمويل نحو نصف متطلبات الدين والتي تقدر بنحو 102 مليار ريال، من مصادر محلية، بينما يتم تمويل الباقي من إصدارات دولية، تماشياً مع الاتجاه السائد في السنوات القليلة الماضية (شكل 10).

تحسن في الصادرات النفطية وغير النفطية

تشير أحدث البيانات حول القطاع الخارجي، إلى أن المملكة تحافظ على فائض في الحساب الجاري. في الربع الثاني لعام 2018، سجل الحساب الجاري فائضاً بقيمة 19,2 مليار دولار، مدعوماً بتحسين كبير في الميزان التجاري. في الواقع، ارتفع إجمالي صادرات المملكة بنسبة 33 بالمائة، على أساس سنوي، لتصل إلى 140 مليار دولار في النصف الأول لعام 2018، مستفيدة من نمو الصادرات النفطية وغير النفطية على حدّ سواء. ارتفعت الصادرات النفطية بنسبة 33 بالمائة، أو 27 مليار دولار، على أساس سنوي، كما ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة مشابهة، بلغت 30 بالمائة، أو 7,1 مليار دولار، على أساس سنوي.

شهدت الصادرات غير النفطية زيادات كبيرة في البتروكيماويات والبلاستيك والمعادن. وقد ساعد التحسن في الأسعار العالمية على رفع قيمة الصادرات من البتروكيماويات والبلاستيك. في غضون ذلك، رغم عدم وجود زيادات كبيرة في سعر المعادن الأساسية بصفة عامة، ارتفعت قيمة صادرات المملكة من تلك الفئة بنسبة 36

شهدت الصادرات غير النفطية زيادات كبيرة في البتروكيماويات والبلاستيك والمعادن.

وقد ساعد التحسن في الأسعار العالمية على رفع قيمة الصادرات من البتروكيماويات والبلاستيك.

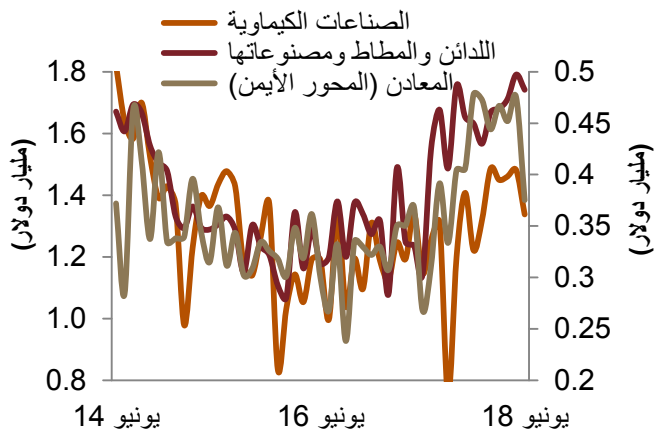
في غضون ذلك، رغم عدم وجود زيادات كبيرة في سعر المعادن الأساسية بصفة عامة، ارتفعت قيمة صادرات المملكة من تلك الفئة بنسبة 36 بالمائة، على أساس سنوي، في النصف الأول لعام 2018.

كذلك، شهدت السلع المستوردة ارتفاعاً في النصف الأول عام 2018.

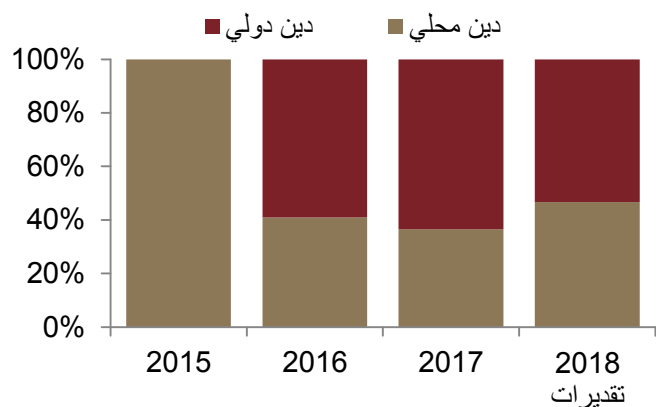
زادت قيمة الواردات بنسبة 2 بالمائة، على أساس سنوي، تماشياً مع التحسن في النشاط غير النفطي.

إجمالاً، الآن نتوقع أن نشهد ارتفاعاً طفيفاً في الواردات عام 2018، مقارنة بتراجع طفيف حسب التقديرات السابقة.

الشكل 11: قطاعات البتروكيماويات، والبلاستيك، والمعادن، تسجل ارتفاعات سنوية كبيرة



الشكل 10: تفاصيل الدين المحلي مقابل الدين الدولي





بالمائة، على أساس سنوي، في النصف الأول لعام 2018 (شكل 11). وفي اعتقادنا، تعود هذه الارتفاعات، جزئياً، إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً. وعلى وجه التحديد، فإن إنشاء بنك الصادرات، بواسطة وزارة الطاقة والصناعة والموارد المعدنية، يهدف دعم بيع المنتجات الصناعية والتعدينية عالمياً، إضافة إلى مبادرة دعم الصادرات بـ 5 مليارات ريال، بواسطة وزارة التجارة والاستثمار، سيكونان قد ساعدا على تحقيق مثل تلك الزيادة في الصادرات.

كذلك، شهدت السلع المستوردة ارتفاعاً في النصف الأول عام 2018، حيث زادت قيمتها بنسبة 2 بالمائة، على أساس سنوي، تماشياً مع التحسن في الاقتصاد غير النفطي (شكل 12). ويعود جزء من هذا الارتفاع إلى تراجع في قيمة الدولار على أساس الوزن التجاري المرجح مقارنة بمستواه قبل عام، وهو ما يفسر أيضاً سبب ارتفاع قيمة الواردات، في حين بقي حجمها دون تغيير تقريباً، على أساس سنوي، في النصف الأول لعام 2018. إجمالاً، الآن نتوقع أن نشهد ارتفاعاً طفيفاً في الواردات عام 2018، مقارنة بتراجع طفيف حسب التقديرات السابقة. رغم ذلك، لا نزال نتوقع تحسن الميزان التجاري خلال العام، مما يساعد على الإبقاء على ميزان الحساب الجاري إيجابياً. وبناءً عليه، نتوقع تحقيق فائض قدره 77 مليار دولار عام 2018، أو 9,6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 73 مليار دولار، أو 9,3 بالمائة من الناتج الإجمالي، حسب تقديراتنا السابقة. بالنظر إلى المستقبل، وبما أننا نتوقع ارتفاع قيمة الواردات بدرجة طفيفة عام 2019، فإن نمو كل من الصادرات النفطية وغير النفطية، سيساعد على الإبقاء على تسجيل فائض كبير في الحساب الجاري، تبلغ قيمته 90 مليار دولار عام 2019، أو 10,5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أشار رئيس صندوق الاستثمارات العامة، في حديث له أثناء انعقاد مبادرة مستقبل الاستثمار مؤخراً في الرياض، إلى أن أصول الصندوق رغم أنها تتوزع حالياً إلى محلية وعالمية بنسبة 10/90 بالمائة، لكن الهدف هو الوصول إلى توزيعها بنسبة 50/50 بالمائة بحلول عام 2030. وفي نفس الوقت، يطمح صندوق الاستثمارات العامة إلى زيادة أصوله لتبلغ 2 تريليون دولار بحلول عام 2030، مرتفعاً من 400 مليار دولار، قيمة أصوله الحالية. من المنظور الكلي، ستؤثر مثل تلك الاستثمارات الدولية الكبيرة على الحساب المالي غير الاحتياطي، من خلال تدفق الاستثمارات باتجاه الخارج، وهو أمر شهدناه بالفعل عام 2017. ووفقاً للبيانات الخاصة بميزان المدفوعات لعام 2017 ككل، فإن نحو 56 مليار دولار خرجت من المملكة ضمن الاستثمارات من فئة "أخرى" العام الماضي، والتي نعتقد أنها ترتبط جزئياً بصندوق الاستثمارات العامة، ومؤسسات حكومية أخرى مستقلة، كصندوق التقاعد. بناءً عليه، وبما أن صندوق الاستثمارات العامة سيواصل ضخ استثمارات كبيرة عالمياً، وهو يسعى لتحقيق التنوع الاقتصادي وفقاً لرؤية 2030، فإننا نتوقع استمرار مثل تلك التدفقات الخارجة بمستويات مماثلة في السنوات القليلة القادمة، وقد بلغت قيمة التدفقات الخارجة المصنفة كاستثمارات من فئة "أخرى" نحو 18 مليار دولار في النصف الأول من عام 2018.

بالمجمل، سيكون التحسن في إيرادات الصادرات أحد العوامل الرئيسية وراء الزيادة في الاحتياطيات الأجنبية

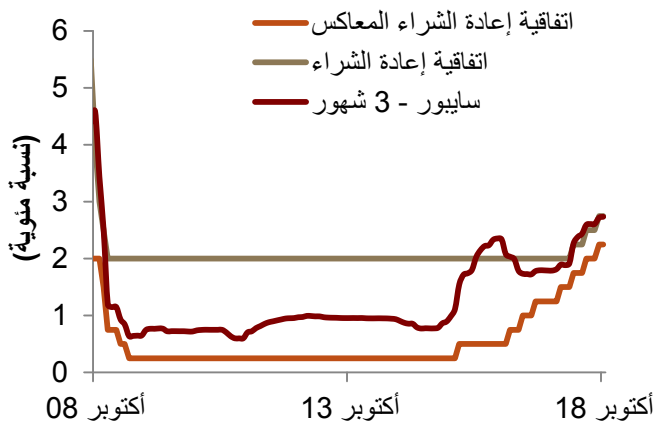
بصورة إجمالية، نتوقع أن تؤدي العوامل المشار إليها أعلاه إلى زيادة الاحتياطيات الأجنبية بنحو 39 مليار دولار، لتبلغ 535 مليار دولار بنهاية عام 2018، ثم ترتفع إلى 583 مليار دولار بنهاية عام 2019.

المزيد من الارتفاعات في أسعار الفائدة الأمريكية، سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل.

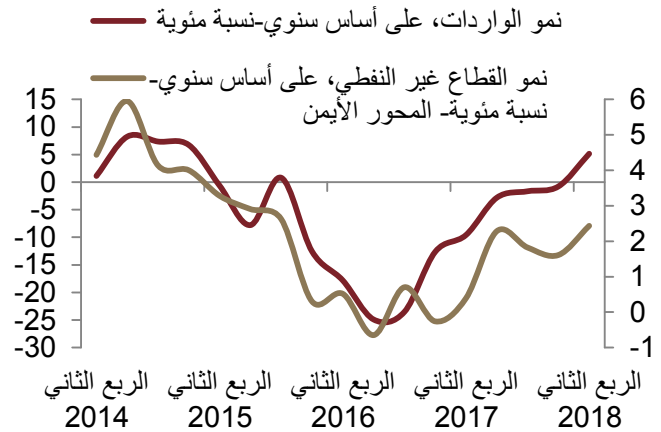
حتى المرحلة الحالية من عام 2018، سجل نمواً القروض زيادات سنوية متواضعة، وبلغ متوسط نموها الشهري 0,6 بالمائة.

بالنظر إلى الفترة القادمة، نتوقع بعض الارتفاع في القروض بسبب تحسن الثقة في الأوضاع الاقتصادية، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وزيادة الإنفاق الرأسمالي الحكومي.

الشكل 13: أسعار الفائدة في المملكة



الشكل 12: الواردات بدأت تسجل زيادات سنوية في الربع الثاني من عام 2018





ل (ساما) عامي 2018 و2019، لكن زيادة التدفقات الخارجة من المملكة من خلال الحساب المالي غير الاحتياطي، ستجعل من زيادة الاحتياطيات الأجنبية أقل حدة بعض الشيء. وبصورة شاملة، نتوقع أن تؤدي العوامل المشار إليها أعلاه إلى زيادة الاحتياطيات الأجنبية بنحو 39 مليار دولار، لتبلغ 535 مليار دولار بنهاية عام 2018، ثم ترتفع إلى 583 مليار دولار بنهاية عام 2019.

نمو ضعيف في القروض، لكن يتوقع حدوث بعض الانتعاش

منذ بداية العام، رفعت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) سعر إعادة الشراء العكسي وسعر إعادة الشراء بـ 25 نقطة أساس ثلاث مرات، في مارس ويونيو وسبتمبر 2018. وجاءت هذه الزيادات تماشياً مع الارتفاعات في سعر الفائدة الأمريكية. إضافة إلى ذلك، زاد مؤخراً الفرق بين سايبور لأجل ثلاثة شهور ولايبور الأمريكي، بعد تراجع لعدة شهور في بداية العام. نتيجة لذلك، بقيت تكلفة التمويل في المملكة في ازدياد، حيث ارتفع سعر سايبور أجل ثلاثة شهور إلى 2,73 بالمائة في أكتوبر 2018، مقارنة بـ 1,89 بالمائة في يناير 2018 (شكل 13).

بالنظر إلى المستقبل، سيؤدي المزيد من الارتفاعات في أسعار الفائدة الأمريكية إضافة إلى الاستمرار في سياسة تجفيف السيولة الزائدة في النظام المصرفي بهدف المحافظة على فرق إيجابي بين سعري سايبور ولايبور، إلى ارتفاع تكلفة التمويل. وبصورة أكثر تحديداً، فإن أحدث بيانات الاستطلاعات الأمريكية ترجح رفع أسعار الفائدة الأمريكية ثلاث مرات خلال العام القادم، ولذلك نتوقع أن يبلغ سعر الإقراض الأساسي لدى "ساما" 3,5 بالمائة بنهاية 2019، مرتفعاً من 2,75 بالمائة في الوقت الحالي.

حتى المرحلة الحالية من عام 2018، سجل نمو القروض زيادات سنوية متواضعة، حيث تحولت القروض المقدمة إلى القطاع الخاص إلى الخانة الإيجابية منذ أبريل، وبلغ متوسط نموها الشهري 0,6 بالمائة. بالنظر إلى الفترة القادمة، نتوقع بعض الارتفاع في القروض بسبب تحسن الثقة في الأوضاع الاقتصادية، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وزيادة الإنفاق الرأسمالي الحكومي. لذا، نتوقع نمو القروض المصرفية إلى القطاع الخاص بدرجة طفيفة، بنسبة 1 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2018 (للمزيد حول هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على أحدث تقرير لنا بعنوان: [المؤشرات النقدية والمالية في المملكة](#)، الصادر في أكتوبر 2018).

ضغوط تضخمية بسبب ضريبة القيمة المضافة ورفع أسعار الوقود

إجمالاً، عدلنا توقعاتنا لمتوسط التضخم لعام 2018 ككل، بخفضه إلى 2,6 بالمائة، مقارنة بـ 3,1 بالمائة. وفقاً لتقديراتنا السابقة، وذلك نتيجة لتباطؤ الأسعار في فئة "السكن والمرافق"، والتي تمثل 25,3 بالمائة من وزن مؤشر تكلفة المعيشة المعدل. وسيأتي ذلك التباطؤ بالدرجة الأولى، من التراجع في أسعار الفئة الفرعية "إيجارات المساكن"، والتي بقيت في الخانة السلبية منذ يوليو 2017. بالنسبة لعام 2019، نتوقع أن يبلغ متوسط معدلات التضخم نحو 1,1 بالمائة، حيث يتوقع أن تواصل الأسعار مسارها المتباطئ في المدى القصير، لتتكيف مع ضريبة القيمة المضافة والإصلاحات الهيكلية في سوق العمل (للمزيد حول هذا الموضوع، يمكن الاطلاع على أحدث تقرير لنا عن [التضخم](#) الصادر في أكتوبر 2018).

المخاطر على توقعاتنا

بصورة إجمالية، حالياً يحقق الاقتصاد السعودي أداءً جيداً، حيث تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني الصادرة حديثاً إلى نمو الاقتصاد بنسبة 1,6 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني، نتيجة لنمو القطاع النفطي بنسبة 1,3 بالمائة (44 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ونمو القطاع غير النفطي بنسبة 2,4 بالمائة. وداخل القطاع غير النفطي، نما الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي بنسبة 1,1 بالمائة (39 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الحكومي بنسبة كبيرة، بنسبة 4 بالمائة (16 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي). من الواضح أن مجموعة التدابير التوسعية التي تم

عدلنا توقعاتنا لمتوسط التضخم لعام 2018 ككل، بخفضه إلى 2,6 بالمائة، مقارنة بـ 3,1 بالمائة، وفقاً لتقديراتنا السابقة...

...وذلك نتيجة لتباطؤ الأسعار في فئة "السكن والمرافق"، والتي تمثل 25,3 بالمائة من وزن مؤشر تكلفة المعيشة المعدل.

بصورة إجمالية، حالياً يحقق الاقتصاد السعودي نمواً جيداً...

...ولكن، إضافة إلى خطر احتمال أن تأتي أسعار النفط دون التوقعات، كذلك سيمثل تراجع الاستهلاك في المملكة خطراً رئيسياً.



تنفيذها خلال العام، كانت كافية لمواصلة تحقيق نمو قوي في القطاع الخاص غير النفطي. رغم ذلك، لا يزال نتوقع وجود مخاطر في العام المقبل، فبالإضافة إلى الخطر الأكثر وضوحاً، وهو أن تأتي أسعار النفط دون التوقعات عام 2019، كذلك نرى أن احتمال تراجع الاستهلاك في المملكة يمثل خطراً رئيسياً. وكما ذكرنا في تقريرنا السابق [أحدث التطورات في الاقتصاد الكلي للمملكة](#)، فإن الزيادة الصافية في عدد العمال الأجانب وأسرههم الذين غادرو المملكة، إضافة إلى ارتفاع تكلفة التشغيل لدى الشركات نتيجة لزيادة المقابل المالي الشهري لتشغيل العمالة الوافدة، سيكون لهما بلا شك تأثير سلبي على حجم الاستهلاك في المملكة، ليس فقط خلال عام 2018، بل كذلك في السنوات القليلة القادمة.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة تومسون رويترز، وداتا-ستريم، وهافر أناليتيكس، ومن مصادر إحصائية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.



البيانات الأساسية

2019 توقعات	2018 توقعات	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
الناتج الإجمالي الاسمي									
3,234	3,013	2,575	2,419	2,454	2,836	2,800	2,760	2,517	(مليار ريال سعودي)
862	803	687	645	654	756	747	736	671	(مليار دولار أمريكي)
7.3	17.0	6.5	-1.4	-13.5	1.3	1.5	9.6	27.1	(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									
(معدل التغير السنوي)									
2.3	3.2	-3.1	3.6	5.3	2.1	-1.6	5.1	12.2	القطاع النفطي
1.8	1.1	0.7	0.1	3.4	5.4	7.0	5.6	8.1	القطاع الخاص غير النفطي
1.4	2.2	1.7	0.6	2.7	3.7	5.1	5.3	8.4	القطاع الحكومي غير النفطي
2.0	2.2	-0.9	1.7	4.1	3.7	2.7	5.4	10.0	معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
75	73	54	43	52	99	110	112	112	خام برنت (دولار/برميل)
73	71	51	41	49	96	104	106	104	سلة الخام السعودي (دولار/برميل)
10.5	10.3	10.0	10.4	10.2	9.7	9.6	9.8	9.3	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									
(مليار ريال سعودي)									
942	891	692	519	616	1,044	1,156	1,247	1,118	إيرادات الدولة
1,106	1,030	930	936	1,001	1,140	994	916	838	منصرفات الدولة
-164	-139	-238	-417	-385	-96	162	331	280	الفائض/العجز المالي
-5.1	-4.6	-9.3	-17.2	-15.7	-3.4	5.8	12.0	11.1	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
678	576	443	317	142	44	60	99	135	الدين العام الإجمالي
21.0	19.1	17.2	13.1	5.8	1.6	2.1	3.6	5.4	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
المؤشرات النقدية (متوسط)									
1.1	2.6	-0.8	2.1	1.2	2.2	3.5	2.9	n/a	التضخم (معدل التغير السنوي)
3.5	3.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد (نسبة مئوية سنوية)
مؤشرات التجارة الخارجية									
(مليار دولار)									
244	233	170	137	153	285	322	337	318	عائد صادرات النفط
299	285	221	184	204	342	376	388	365	عائد إجمالي الصادرات
124	122	119	128	159	158	153	142	120	الواردات
176	163	102	56	44	184	223	247	245	الميزان التجاري
90	77	15	-24	-57	74	135	165	159	ميزان الحساب الجاري
10.5	9.6	2.2	-3.7	-8.7	9.8	18.1	22.4	23.6	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
583	535	496	536	616	732	726	657	544	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
34.0	33.4	32.6	31.7	31.0	30.3	29.6	28.9	28.2	تعداد السكان (مليون نسمة)
12.1	12.5	12.8	12.5	11.5	11.7	11.7	12.1	12.4	معدل بطالة السعوديين (فوق سن 15، نسبة مئوية)
25,367	24,046	21,057	20,318	21,095	24,962	25,223	25,471	23,827	متوسط دخل الفرد

المصدر: توقعات جدوى للأعوام 2018 و2019. الهيئة العامة للإحصاء لأرقام الناتج القومي والمؤشرات الاجتماعية والسكانية. مؤسسة النقد العربي السعودي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية.